السيد الرئيس،

نود في ADHRB أن نعرب عن قلقنا للمجلس بشأن القضايا المتكررة والمتجددة التي تنتهجها الدول ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المدني لتعاونهم مع مجلس حقوق الإنسان وآلياته.

نفذت البحرين حملة مستمرة ضد أعضاء المجتمع المدني داخل وخارج البلاد فيما يتعلق بعملهم مع الأمم المتحدة. وأصدرت البحرين منذ يونيو 2016 حظرسفر ضد المجتمع المدني خلال انعقاد كل دورة من دورات المجلس.

بالنسبة للقلة الذين تمكنوا من النفاذ من حظر السفر، فإن مخاطر تعرضهم للمزيد من الانتقام كبيرة. وقد واجهت المدافعة عن حقوق الإنسان ابتسام الصائغ الترهيب، وإحراق الممتلكات الخاصة، كما واجهت الاعتقال والاستجواب والتعذيب والاعتداء الجنسي، واتهامات إرهاب ملفقة لمشاركتها في مجلس حقوق الإنسان الدورة 33 والاستعراض الدوري الشامل الثالث للبحرين. وتحافظ الحكومة على تهم الإرهاب ضدها رغم إطلاق سراحها الآن.

خارج البلاد، تعّرض المدافعون عن حقوق الإنسان المنفيون مثل سيد أحمد الوداعي للانتقام بسبب نشاطهم الدولي حيث أُستهدفَ أفرادُ عائلاتهم في البحرين. و تعرض ثلاثة من أقارب الوداعي للتعذيب وأدينوا بتهم إرهاب ملفقة.

الأعمال الانتقامية غير مقبولة في كل الظروف ويجب إدانتها بالقوة وعلى الفور. ندعو البحرين إلى إنهاء جميع الأعمال الانتقامية ضد المجتمع المدني وإطلاق سراح جميع السجناء المحتجزين تعسفاً والسماح للمجتمع المدني بالسفر بحرية لمتابعة أعمالهم.

مع جزيل الشكر